

## الانتخابات: و ما بعد؟

لقد قدمت اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات إستنتاجاتها و التي تتعارض مع تلك التي قدمتها اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، المؤلفة من قضاة، والتي لم تسجل من ناحيتها أية مخالفات

كون اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات مستقلة نسبيا عن النظام قد سمح لها بعدم تأييد النتائج الرسمية. وبهذا خلصت في تقريرها النهائي إلى أن "الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012 فقدت مصداقيتها في ظل التجاوزات التي سجلت في جميع مراحل تنظيم هذه الانتخابات".

وقد صار من الثابت الآن أن مراقبة الانتخابات من طرف الإدارة والجهاز القضائي، الغير مستقلين عن النظام، لا يمكن أن تكون لا حرة ولا نزيهة حتى و لو سارع المجلس الدستوري، كعادته، إلى التأكيد على صحتها

إن إقتناع و رضا القوى الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي) يدل على إهتمامها بمصالحها الاقتصادية والجيوسراتيجية أكثر من تطلعات الجزائريين في تأسيس دولة القانون، المحترمة للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مع أن غالبية الجزائريين قد بينوا معارضتهم برفضهم لإنتخابات تنكر لهم وطنيتهم ولا تحل مشاكلهم الأساسية.

عشية الذكرى الخمسين لاستقلالهم، للجزائريين حاجة ، أكثر من أي وقت مضى، لإحياء الأمل في بلدهم. التوترات الداخلية المتنوعة، تلك على الصعيد الإقليمي وتحديات العولمة تتطلب إعادة بناء و صياغة الجمهورية الجزائرية حول ميثاق وطني منسق بين مختلف المكونات والحساسيات الاجتماعية، السياسية و الثقافية للبلاد. لذلك، أكثر من أي وقت مضى، سواصل في الدعوة إلى التفكير وإلى إلتزامات كل المواطنين من أجل تصور وبناء مرحلة إنتقالية تعيد السلطة للمجتمع: نحو هذا الاتجاه علينا أن نعمل جميعا

حرر في باريس ،يونيو 2012

عن منتدى نجمة

محمد حربي (أستاذ في التاريخ)، و ماجد بنشيخ (أستاذ في الحقوق)، و عيسى قادري (أستاذ في علم الاجتماع)، و أحمد دحماني ((محاضر في الاقتصاد

الاتصال: cerclenedjma@yahoo.fr